Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع/
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة(معًا)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 11 أبريل/نيسان 2018 | تقرير رقم: PIDISDSA24439

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الضفة الغربية وقطاع غزة	P164412	مشروع التنمية المبتكرة للقطاع الخاص	
المنطقة	**التاريخ التقديري للتقييم المسبق**	**التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين**	**مجال الممارسة (الرئيسي)**
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	03 أبريل/نيسان، 2018	31 مايو/أيار، 2018	التمويل والتنافسية والابتكار
أداة التمويل	**المقترض/المقترضون**	**الهيئة المُنفِّذة**	
تمويل المشروعات الاستثمارية	منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)	وزارة الاقتصاد الوطني من خلال هيئة منفذة تابعة للقطاع الخاص	

الأهداف الإنمائية المقترحة

تحسين الفرص الاقتصادية للأفراد والشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المكوّنات

تنمية بيئة ريادة الأعمال
بناء مركز للتعهيد (الاستعانة بمصادر خارجية للتنفيذ) في غزة
إدارة المشروع

التمويل (بالمليون دولار)

مصدر التمويل	المبلغ
تمويل خاص	13.00
التكلفة الكلية للمشروع	**13.00**

فئة تقييم التصنيف البيئي

جيم – التقييم البيئي غير مطلوب

القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. **على الرغم من الانتعاش المبدئي القوي الذي جاء بعد حرب سنة 2014، تباطأ معدل النمو الاقتصادي بصورة كبيرة في سنة 2017.** وأدت تدفقات المعونات الكبرى إلى الداخل من أجل إعادة إعمار غزة، والانتعاش القوي في معدلات الاستهلاك في الضفة الغربية إلى تمكين النشاط الاقتصادي من الانتعاش مع تحقيق معدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغت 3.4% في 2015، وزاد هذا المعدل إلى 4.7% في 2016. وأيًا ما كان الأمر، تشير البيانات الأحدث عهدًا من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى تراجع معدلات النمو إلى 2.4% في 2017.[1]

2. **زاد عدد المتعطلين عن العمل، ما يفرض مخاطر على السلام والاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة.** ووفق البيانات المأخوذة من المسح الاستقصائي لقوة العمل الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لسنة 2017، بلغت معدلات البطالة 27.4% بزيادة قدرها 0.5% مقارنةً بسنة 2016. وكان السبب في هذه الزيادة هو ارتفاع معدل البطالة في غزة إذ بلغ 43.6% في 2017 مقارنة بما بلغ 41.7% في سنة 2016. وظل معدل البطالة ثابتًا عند 18% في الضفة الغربية. وهناك قضية أخرى أدت إلى زيادة معدلات البطالة – لا سيما بين الشباب – وهي إخفاق نظام التعليم في إحداث مواءمة بين المهارات التي يتم اكتسابها واحتياجات سوق العمل. ويبلغ معدل البطالة بين الخريجين الجدد (من التعليم العالي والتعليم الثانوي) 60%، وتبلغ مشاركة المرأة في قوة العمل 19%، وهو معدل منخفض بصورة ملحوظة حتى عند المقارنة بالمتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 21% في 2017، وهو أحد المعدلات الأكثر انخفاضًا في البلدان النامية.[2]

3. **اتسمت مستويات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني بالتدني بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة الماضية،** وهي نسبة أقل بكثير من معظم الاقتصادات المتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، تتركز هذه الاستثمارات في القطاع الأقل إنتاجية وأقل قابلية للتداول التجاري، ويشمل ذلك أنشطة التجارة الداخلية وأعمال الإنشاءات السكنية. ولم تتجاوز تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل التي ترتبط بصورة طردية مع النمو الإنتاجي 1% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية.

4. **يمثل مناخ أنشطة الأعمال المحلي الضعيف أحد المعوقات الكبرى أمام نشاط القطاع الخاص والتنمية، وذلك على الرغم من التحسينات التي يشهدها هذا المناخ.** وتعاني الاستثمارات الإنتاجية من اختناق بسبب المناخ التنظيمي المشوش والمهترئ الذي يتأثر بسيطرة المصالح المكتسبة. وجاء تصنيف الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة 114 من بين 190 بلدًا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 – بتحسن بلغ 26 درجة مقارنة بتصنيف 2017 (المرتبة140). وعلى الرغم من أن توفير التمويل لا يعتبر أحد المعوقات أمام الشركات الكبرى، فإنه لا يزال تحديًا أمام المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات غير الرسمية. وتعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من انقطاع التيار الكهربائي وزيادة تكاليف الترتيبات الاحتياطية البديلة لتأمين الخدمات الأساسية الحساسة لا سيما في غزة.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. **تشهد ثقافة ريادة الأعمال نموًا في الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود بيئة أنشطة للشركات الناشئة تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.** وعلى خلفية المشكلات المتعلقة بالحركة والانتقال والوصول إلى الموارد والخدمات الموجودة في قطاعات أخرى مثل الزراعة، يتجه المستثمرون في المراحل المبكرة إلى التركيز بصورة أكبر على الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا. وتشهد بيئة ريادة الأعمال – وهي مزيج من الثقافة والسياسات الداعمة والتمويل ورأس المال البشري وأسواق المنتجات والمساندة المؤسسية للشركات الناشئة – تطورًا وارتقاءً مع زيادة أعداد الشباب المتجه إلى مشروعات العمل الحر بوصفها مسارًا مهنيًا – لكن لا تزال القيود والفجوات الرئيسية في هذه البيئة تعمل على إعاقة القطاع الخاص عن تحقيق معدلات نمو كبيرة.

6. **بناء على مشاورات مع أصحاب المصلحة في هذه البيئة – تم تسليط الضوء على العديد من الفجوات والقيود التي تعوق نمو مشروعات العمل الحر وريادة الأعمال.** وتتسم جودة رأس المال البشري في بيئة ريادة الأعمال بأنها متدنية – يشمل ذلك مجموعة مهارات أصحاب مشروعات العمل الحر ورواد الأعمال ومهارات المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات الذين يقومون بأدوار وخدمات معاونة رئيسية. والتمويل متاح في هذه البيئة، لكن ليس على نطاق واسع، كما تتسم عملية التجهيز لتدفق الصفقات بأنها ضعيفة. وكما تحدد أثناء سلسلة مشروعات البنك الدولي الجارية والخاصة بالتمويل لإيجاد فرص عمل، هناك تمويل منظم في كل مرحلة من مراحل دورة المشروع الحر من مصدر واحد على الأقل، لكن في الغالب لا يكون هناك غير مصدر واحد. وتتسم أنشطة المستثمر الملاك بأنها غير منظمة كما أنها ليست متاحة للشركات الناشئة في المرحلة الأولى/المبكرة. ويعاني رواد مشروعات العمل الحر الفلسطينيون من محدودية سبل الوصول إلى أسواق المنتجات. وهناك العديد من العوامل التي تقيد وتكبل مسار التوسع أمام المشروعات للخروج من السوق الفلسطينية المحلية، وتشمل هذه العوامل المناخ الاجتماعي والسياسي، وضعف

[1] بناء على بيانات تخص الربع الثالث من سنة 2017.
[2] خطة العمل القطري للبنك الدولي في السنوات المالية 2020 - 2018 بشأن المساواة بين الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة) بيانات من مؤشرات التنمية العالمية(2016

الشركات والروابط مع عناصر تسريع أنشطة الأعمال ومصادر التمويل، والمفهوم السائد أن المنتجات الفلسطينية ذات مستوى أدنى. وتتسم عملية تسجيل الشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها معقدة، وتستغرق وقتًا طويلًا، وغير واضحة المعالم ــ لا يوجد نظام آلي لتسجيل الشركات وأنشطة الأعمال. وهناك الكثير من الشركات وأنشطة الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة تعمل بصورة غير رسمية وأحيانًا من المنازل. ولا يُتاح لرواد الأعمال الذين يعملون من المنازل ــ وكثير منهم نساء ــ الفرصة للعمل خارج المنزل نظرًا للمعوقات التنظيمية الكبيرة التي تحول دون إضفاء الصبغة الرسمية عليها. ويؤدي عدم القدرة على إضفاء الصبغة الرسمية على المعاملات إلى تقييد حجمها ومعدلات نموها.

ج. الهدف أو الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)

تحسين الفرص الاقتصادية للأفراد والشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

النتائج الرئيسية

الأفراد المستفيدون من تحسين الفرص الاقتصادية (العدد، ونسبة % النساء منهم)
الشركات المستفيدة من تحسين الفرص الاقتصادية (العدد، والنسبة [%] التي تملكها نساء)
قيمة الاستثمارات الخاصة التي تقدمها الشركات المستفيدة[3]

د. وصف المشروع

7. **سيعمل هذا الإجراء التدخلي على التخفيف من إخفاقات السوق ذات الصلة بالفجوات والقيود المعوقة في بيئة ريادة الأعمال الخاصة بالاقتصاد الرقمي،[4] ويشمل ذلك في رأس المال البشري والتمويل وأسواق المنتجات والسياسات الداعمة والمساندة المؤسسية والربط.[5]** ويعتبر هذا المجال من المجالات التي تشهد نموًا على مستوى العالم حيث تتم الاستفادة من تطور واستغلال تقنيات البرامج والمنصات الرقمية، ويشمل ذلك أتمتة عملية تسجيل الشركات وأنشطة الأعمال. كما أن هذا المجال يتسم بكثافة المهارات ومستويات التعليم لكنه أقل كثافة من حيث رأس المال مقارنة بمجالات أخرى، كما يُحتمل أن يكون أقل تأثرًا بالتحديات المادية الفريدة الخاصة بالنشاط الاقتصادي المرتبط بالتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستفيد هذا المجال من المجتمعات الإقليمية للوصول إلى التقنيات المتقدمة على اعتبار أن هذه المجتمعات تمثل سوقًا محتملًة للمخرجات الرقمية الوسيطة الفلسطينية (على سبيل المثال خدمات الترميز والاختبار والفحص، إلخ)، كما تمثل مدخلات لبناء بيئة ريادة الأعمال في فلسطين (من خلال التوجيه، وشبكات الربط مع الأسواق، وبرامج المستثمر الملاك، إلخ).

المكون 1. تنمية بيئة ريادة الأعمال

المكون 2. بناء مركز للتعهيد (الاستعانة بمصادر خارجية للتنفيذ) في غزة

المكون 3. إدارة المشروع

ه. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

8. **حتى يتسنى تنمية وتطوير بيئة ريادة الأعمال في فلسطين، ثمة حاجة إلى هيئة مهنية تتمتع بخبرات واسعة النطاق في مجال تنمية وتطوير القطاع الخاص للتغلب على المعوقات المقيدة في هذه البيئة.** وستقوم وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية بعملية اختيار تنافسية لهيئة منفذة للمشروع من القطاع الخاص. ومن الضروري أن تتمتع الهيئة المنفذة للمشروع ــ التي ستكون إما شركة استشارية من القطاع الخاص أو اتحاد شركات أو هيئة مماثلة ــ بخبرات واسعة النطاق في تنفيذ مشروعات مماثلة بشأن تنمية وتطوير القطاع الخاص، ويُفضل أن تكون هذه الخبرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيتم تقييم الشركات المرشحة بناء على العروض المقدمة إلى السلطة الفلسطينية في سياق عملية تنافسية بموجبها سيُطلب من الشركات المتقدمة عرض مؤهلات وكفاءات الموظفين الرئيسيين، ومدى كفاية المنهجية المستخدمة لإنجاز

[3] يشمل ذلك المبالغ المتعهد بتقديمها
[4] الاقتصاد الرقمي مصطلح يشير إلى جميع العمليات والمعاملات والتفاعلات والأنشطة الاقتصادية التي تقوم على التكنولوجيات) التقنيات (الرقمية .ولما كان الأمر كذلك، من المرجح أن يدخل في هذا المجال جميع الشركات والقطاعات التي تستخدم هذه التقنيات، وذلك على الرغم من أنه غالبًا ما يركز على نماذج أنشطة الأعمال المستندة إلى شبكة الويب أو المدعومة بشبكة الويب.
[5] يشير الربط إلى قوة الشبكة الخاصة بأصحاب المصلحة في مجال ريادة الأعمال عبر وداخل مجموعات مختلفة من بيئة أنشط الأعمال) على سبيل المثال، الضفة الغربية، وغزة، والمجتمعات العربية المجاورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والفلسطينيين في المهجر في الولايات المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، إلخ.(

المهمة المقترحة، وكذلك عرض الخبرات المباشرة ذات الصلة بهذه المهمة على وجه التحديد. ومن الضروري أن تتمتع جميع الشركات المرشحة بأعلى قدر من المهنية والتواجد على أرض الواقع (أي وجود مكتب قائم لها) في رام الله وغزة وفق توجيهات الأمم المتحدة بشأن الأوضاع الأمنية.

9. **مسؤولية الهيئة المنفذة للمشروع:** ستكون الهيئة المنفذة للمشروع مسؤولة عن الإدارة اليومية لأعمال التخطيط الشامل والتنسيق والجوانب الفنية والجوانب المالية والتعاقدية (أي التوريدات والمشتريات والإدارة المالية)، وأعمال الرصد والتقييم والإجراءات الوقائية وإعداد التقارير والتواصل بشأن الأنشطة التي يتم القيام بها في إطار العملية الخاصة بالتنمية المبتكرة للقطاع الخاص، ويجري كل هذا وفق أحكام اتفاقية المنحة، واتفاقية التنفيذ، ودليل عمليات المشروع. وستتضمن اتفاقية المنحة ودليل علميات المشروع مسؤوليات الهيئة المنفذة للمشروع على نحو مفصل.

10. **الترتيبات المؤسسية:** ستقوم الجهة المتلقية لمنحة المشروع وهي منظمة التحرير الفلسطينية ـ من خلال السلطة الفلسطينية ـ بتكليف وزارة الاقتصاد الوطني بتحمل المسؤولية الكاملة عن مشروع التنمية المبتكرة للقطاع الخاص. وسيتم تشكيل لجنة استشارية مكونة من مسؤولين من وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية، وممثلين من القطاع الخاص، وستقدم هذه اللجنة إرشادات إستراتيجية للهيئة المنفذة للمشروع بشأن التنفيذ.

و. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

الضفة الغربية وقطاع غزة.

ز. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

هيلين شهرياري، أخصائية سياسات وقائية اجتماعية
زياد أبو حسنين، أخصائي سياسات وقائية بيئية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	لا	
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	لا	
الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)	لا	
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	لا	
الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	

سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا
المشروعات على مجاري المياه الدولية – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	لا
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	لا

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدِّد واشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:
تُموّل مكونات هذا المشروع الأنشطة الناعمة لبناء القدرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليس لأنشطة هذا المشروع آثار بيئية، كما أنها لا تتطلب تفعيل السياسات الوقائية. وتعتبر المخاطر البيئية "منخفضة"، كما أن فئة التصنيف البيئي لهذه العملية هي "جيم"، ولا يلزم إجراء المزيد من التقييم البيئي.

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع.
لا يوجد

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
لا يوجد

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
لا يوجد

5. حدِّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.
لا يوجد

ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي لموجز بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة)

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟
لا ينطبق
هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟

لا ينطبق

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
لا ينطبق

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟
لا ينطبق

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
لا ينطبق

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟
لا ينطبق

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

ميريلا ـ لوليا كوجوكارو
أخصائية أولى في شؤون القطاع الخاص

علي أبو كميل
أخصائي أول في شؤون القطاع الخاص

كريم أوليد بلعياشي
أخصائي أول في شؤون القطاع الخاص

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

الهيئات المُنفِّذة

وزارة الاقتصاد الوطني من خلال هيئة منفذة تابعة للقطاع الخاص
سها عوض الله
مديرة المكتب
sohaa@met.gov.ps

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
موقع الويب: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:	ميريلا ـ لوليا كوجوكارو علي أبو كميل كريم أوليد بلعياشي

اعتمدها:

المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:		
مدير قطاع الممارسات:	جان دنيس بيسمي	11 أبريل/نيسان، 2018
المدير القطري:	رانجانا موخيرجي	11 أبريل/نيسان، 2018